اشتملت على التوسعة بمباني «العلوم الصحية» و«التمريض» و«التكنولوجية»

الأثري: «التطبيقي» أنهت استعداداتها لاستقبال العام الدراسي والتدريبي الجديد

د. أحمد الأثري

أكد مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. أحمد الأثري أن الهيئة أنهت استعداداتها لاستقبال العام الدراسي والتدريبي الجديد بكافة القطاعات والكليات والمعاهد التابعة لها. وبهذه المناسبة تقدم د. أحمد الأثري بخالص التهاني إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - وإلى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله - وإلى وزير التربية وزير التعليم العالي وإلى جميع قيادات البلاد والحكومة الرشيدة، متمنياً أن يسطر العام الجديد بأحرف من نور ويضاف إلى مسيرة النهضة والنمو ورفعة البلاد وأن يكون عاما حافلا بالرخاء والإنجاز في ظل رعاية ودعم حضرة صاحب السمو أمير البلاد.

وتقدم د. الأثري كذلك بالتهنئة وأطيب التمنيات إلى جميع قيادي الهيئة والإداريين وأعضاء هيئتي التدريس والتدريب وجميع الطلبة الجدد والمستمرين والمتدربين في كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، متمنياً للجميع التوفيق والسداد وأن تكلل جهودهم المخلصة بالتفوق والتميز، داعياً إلى استمرار البذل والعطاء لكي يستمر النجاح وتتبوأ الهيئة مكانتها اللائقة التي تعكس جهود أبنائها على المستوى الاقليمي والدولي.

وحول استعدادات «التطبيقي» لاستقبال العام الدراسي والتدريبي الجديد 2016/2015 أوضح الأثري أن إدارة التطبيقي لا تألو جهدا في تهيئة الأجواء الملائمة في جميع المواقع وتعمل على تذليل أي صعوبات أو معوقات قد تحدث والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، مؤكدا على ضرورة الاستعداد التام في جميع القطاعات وبذل المزيد من الجهد والعطاء مع بداية العام الدراسي الجديد.

وأضاف د. الأثري أن الاستعدادات للعام الدراسي والتدريبي الجديد قد شملت إجراء عمليات التوسعة بمباني كلية العلوم الصحية -بنات، وذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطالبات المتقدمات للكلية ولقصور الطاقة الاستيعابية الحالية، تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات الصحية المطلوبة، وشملت التوسعة كذلك، كلية الدراسات التكنولوجية وتم إنشاء مبان جديدة للورش وللمختبرات بها وتم تجهيزها بالمعدات والأجهزة الحديثة واللازمة لمواكبة التطور في مجال العلوم والتكنولوجيا، وكذلك تم إنشاء فصول تعليمية ومكاتب لأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى توسعة مباني معهد التمريض لاستيعاب الاعداد المتزايدة من المتقدمين للمعهد، وانتقال معهد السكرتارية - بنات إلى مباني كلية الدراسات التجارية - بنات بجولي، وتم إعداد المبنى وتجهيزه وإجراء عمليات الصيانة والتجديد اللازمة.

وأكد الأثري أن جميع الأعمال أنجزت في وقت قياسي وبمستويات عالية من الاداء والتنفيذ والجودة، موضحاً أن العمل على قلب رجل واحد والتآلف بين الجميع هو أقصر الطرق لتحقيق النجاحات وتذليل جميع الصعوبات التي تواجه العملية التعليمية وأن توسع الهيئة والإقبال الشديد عليها من أبناء البلاد لم يكن وليد الصدفة وإنما كان نتاج مجهودات كبيرة قام بها جميع العاملين في الهيئة على مر السنين.

أكد أن «التأمينات الاجتماعية» هي الشريك الحصري في منظومة تقديم الخدمات للمتقاعدين

علي جوهر: آن الأوان لإنشاء مستشفى خاص للمتقاعدين

علي جوهر متحدثاً أثناء الندوة

دعا الناشط النقابي بالجمعية الطبية الكويتية إخصائي المختبرات التشخيصية بوزارة الصحة الدكتور علي جوهر إلى عدم تغييب مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي إعتبرها صاحبة حق أصيل عن تطبيق القانون 114لسنة 2104 في شأن التأمين الصحي على المتقاعدين والذي من المفترض أن يبدأ تطبيقه في 16 سبتمبر المقبل.

وأكد جوهر خلال ندوة «التأمين الصحي للمتقاعدين» والتي أقيمت مساء أمس الأول في ديوان الشحومي / العقيلة بدعوة صاحب الديوان وحضور النائب الأسبق ضيف الله بو رمية ونخبة من وجوه المجتمع الكويتي أن مؤسسة التأمينات الإجتماعية هي «الشريك الحصري» و«الأصيل» في منظومة «تقديم كل الخدمات للمتقاعدين» ومنها الخدمات الصحية لهم، وان دورها يجب الا يقتصر على كونها مجرد قاعدة معلومات «أرشيف»في شأن توظيف قانون 2014/114 الذي يخص التأمين الصحي للمتقاعدين، ومشيرا إلى أن البنية التحتية المالية لمؤسسة التأمينات الإجتماعية كفيلة ببناء مستشفى عالمي للمتقاعدين يليق بكيان «مؤسسة التأمينات الإجتماعية» ويوفر كل الخدمات العلاجية التخصصية لهم بالتعاون مع وزارة الصحة.

وأعتبر جوهر أنه آن الأوان لإنشاء مستشفى خاص للمتقاعدين أسوة بمستشفى نفط الكويت الجديد قيد الإنشاء KOC التي تقدم خدمات لشريحة تقدر ب 150الف موظف مع ذويهم وأسرهم بكلفة مالية تقدر ب150 مليون دينار كويتي بمواصفات عالمية وتقديم خدمة صحية متميزة،وهذا هو بيت القصيد لإيجاد حل جذري في الخدمات الصحية لتقديمها «للمتقاعدين».

ولفت خلال الندوة التي تناول فيها بمبضع الجراح الماهر توازنات تطبيق القانون الجديد الى أهمية دور الثالوث (وزارة الصحة والمستشفيات الخاصة وشركات التامين الصحي) التي يقوم عليها تطبيق قانون التامين الصحي للمتقاعدين، مثمنا دور وزير الصحة الدكتور د.علي العبيدي الذي حمل على عاتقه قضية المتقاعدين وسعى جاهدا لإنجاز مشروع القانون واصفا اياه «المجتهد» وصاحب خبرة في سوق الرعاية الصحية، كما أشاد بدور الحكومة التي أقرت المشروع وصاحب السمو الذي أمر بتوضيف هذا المشروع وتوجيهات المرسوم الأميري الصادر في (2014/09/16) التي جاءت صراحة لدعم فئة المتقاعدين بالتامين الصحي بميزانية قوامها 100 مليون دينار لخدمة 107 الاف متقاعد سنويا.

ودعا جوهر الى إستثمار هذه الهدية الحكومية (التي لا تقدر بثمن) لصالح المتقاعدين اولا واخيرا، في نفس الوقت الذي أكد فيه على عدم جهوزية وإستعداد الشركات الخاصة وشركات التامين الصحي في الاضطلاع بدورها بتنفيذ القانون المذكور بالكفاءة المطلوبة،ومشددا على ضرورة تدارك وزارة الصحة ومجلس الوكلاء ما يمكن تداركه لإنجاز المشروع على أكمل وجه.

ودلل ذلك بأن عدد أسرّة مستشفيات القطاع الخاص ككل أقل من عدد الأسرّة بمستشفى العدان بمفرده،ومؤكدا على ان المتقاعدين يحتاجون الى خدمات طبية تخصصية عالية الجودة لأمراض القلب والشرايين والكلى والأعصاب، وهي لا تتوافر سوى لدى مستشفيات القطاع الحكومي، ناهيك عن أن الفئة العمرية للمتقاعدين لا تحتمل التاخير في الحصول على العناية الطبية اللازمة.

وضرب مثالا بأن جميع الحالات الحرجة يتم تحويلها من القطاع الخاص الى مستشفيات الحكومة للحصول على الخدمات الطبية التخصصية «قسطرة القلب ، الغسيل الكلوي ،عمليات العيون والليزر، الرومانيزم ، وغيرها تتفوق على القطاع الخاص عدّة وعتادا.

وتطرق جوهر الى ثغرات ومثالب قانون 2014/114 الواضحة منذ صدور القانون ومواده والمذكرة الإيضاحية، مستغربا تنازل مجلس الامة من البداية عن دوره التشريعي والرقابي وتحويل التشريع والرقابة لوزارة الصحة منذ الجولة الأولى! وهو ما راى انه جاء مبكرا للغاية،اذ كان لزاما على نواب الامه الحفاظ على حقهم الأصيل على الأقل في الستة الأولى من توظيف المشروع، ومنتقدا التسويق الإعلامي و السياسي من بعض النواب للمشروع، بينما كان الاحرى تمسكهم بدورهم في التشريع والرقابة وليس اسناد الامر من البداية الى وزارة الصحة.

واضاف ان القانون لم يعزز اقتصاديات الصحة بخلاف ما جاء بنصوصه وإنما كبد الحكومة اعباءا اضافية بتوفير ميزانية حكومية ليست رديفة لتوظيف المشروع على أرض الواقع.

وأكد أن الموازنات المالية الاكتوازية لشركات التامين ومخاطرها تتحملها شركات تامين عالمية،فضلا عن عدم وجود شركات تامين مختصة بالتامين الصحي ودليل ذلك ما جاء من ملاحظات سلبية متكررة في تقارير الجهات الرقابية المختلفة على مدي عدة أعوام (من 2004 وحتي 2014)،بخصوص مخرجات أداء شركات التامين إبان توظيف قانون 99/1بشان التامين الصحي على الأجانب.

أكدت أنها ستشدد الرقابة على السيارات خاصة المتوقفة مقابل المساجد والجمعيات التعاونية

البلدية: رفع 28 سيارة مهملة ومعروضة للبيع

البلدية تشدد الرقابة على السيارات خاصة المتوقفة مقابل المساجد

سيارة مهملة

أعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت أن فريق مركز نظافة منطقة السرة التابع لإدارة النظافة العامة بفرع بلدية محافظة العاصمة قد تابع حملته لرفع السيارات المهملة والمعروضة للبيع وأسفرت الحملة عن رفع عدد(28) سيارة .

وفي هذا السياق أشار مراقب النظافة العامة مشعل العازمي في تصريحه الصحافي بان بناء على توجيهات السيد مدير عام البلدية وبناء على طلب وزارة الداخلية بالتشديد الرقابي على السيارات المهملة والمعروضة للبيع في الساحات وخاصة الساحات المقابلة للمساجد والجمعيات التعاونية ، مشيرا ان هذه السيارات تشكل عائقا ومحضر للإشتباه .

وشدد العازمي بعدم السماح بتواجد السيارات المهملة سواء أمام الساحات العامة أو الكراجات موضحا أن الحملات الميدانية مستمرة بجميع مناطق المحافظة للقضاء على هذه الظاهرة مشيرا أن البلدية تقوم بتطبيق القوانين واللوائح التي تمنع مثل هذه المخالفات .

وبدوره قال مشرف نظافة مركز السرة صلاح السيف في تصريح صحافي له بان الحملة قد أسفرت عن وضع عدد من الملصقات على السيارات المخالفة لقوانين البلدية ومنح أصحابها 48 ساعة قبل أن يتم رفعها من المواقع ، مبينا أن الفريق رفع عدد (28) سيارة وتم إرسالها إلى حجز البلدية ، موضحا عن السيارات المهملة والمعروضة للبيع في الساحات والميادين تعد مصدرا لتجمع مع النفايات والقوارض ويعتبر تعديا صريحا على أملاك الدولة ، مطالبا من الأهالي ورواد مجلس الحي بالمنطقة التواصل مع البلدية لتسجيل ملاحظاتهم وذلك لإجراء اللازم مع هذه الملاحظات .

ومن جانبه رحب مختار منطقة السرة راشد السيف بالبلدية وبالأخص مركز نظافة السرة بتعاونهم مع المختارية وإدارة مجلس الحي بإزالة كل ما يشوه المنظر العام من آليات قديمة وباعة متجولين مشيرا إلى الجهود الواضحة بارتقاء بمستوى النظافة لافتا إلى أن منطقة السرة أصبحت من المدن الصحية وتم تسجيلها ضمن المدن الصحية في هيئة المدن الصحية العالمية وذلك بفضل جهود مركز النظافة المتواجد في المنطقة وأعضاء مجلس الحي .

شارك في الجولة مشرف مركز نظافة السره صلاح السيف ومختار منطقة السره راشد السيف وعدد من مفتشي مركز السرة ومن إدارة العلاقات العامة محمد القلاف والمصور خالد هشام

وبالختام دعت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت أصحاب السيارات إلى عدم وضع المركبات المهملة أو عرضها للبيع في الساحات العامة والميادين والتي يعد مخالفا لقوانين البلدية.

و أهابت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت للمواطنين و المقيمين بعدم التردد بالاتصال على خط البلدية الساخن 139 الذي يعمل بمدار 24 ساعة و خلال العطل الرسمية للاستقبال مختلف الشكاوي والاستفسارات و التي تقع ضمن اختصاصات البلدية لاتخاذ اللازم بشانها باقصى سرعة ممكنة .

قامت بها القوة الجوية بالجيش الكويتي

رحلة استطلاعية جوية لدعم فريق العمل المختص بالتعامل مع الحوت النافق

القوة الجوية الاستكشافية

قام الجيش الكويتي ممثلاً بالقوة الجوية مساء يوم الجمعة بتنفيذ رحلة استطلاعية جوية حول جزيرة قاروه لدعم فريق العمل المختص في التعامل مع الحوت النافق . حيث ضمت الرحلة ممثلين من ادارة شرطة البيئة بوزارة الداخلية والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة والجمعية الكويتية لحماية البيئة .

ويأتي هذا التعاون في أطار توجيهات من معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الصباح وحرص سعادة رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن محمد خالد الخضر ومتابعة سعادة نائب رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن عبدالله نواف الصباح باستعداد القوات المسلحة لدعم وتسهيل مهام الجهات الحكومية ضمن الامكانيات المتاحه خاصة في ما يتعلق بمجال حماية البيئة .